والدية على عاقلته من الإبل فإن قتله إنسان يظن أنه يلزمه القصاص فعليه الإثم العظيم لإقدامه على القتل مع الجهل والأصح أن قاتله يقتل به الآن لعفو عنه وعلى قاتل الخطأ الكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وليس فيها إطعام وقاتل العمد إذا عفي عنه على الدية فالأحسن أن يكفر مثل كفارة الخطأ ويتوب إلى الله تعالى ويدوم على الخوف إلى أن يلقى الله عز وجل وإن هرب القاتل العمد ولم يجد قتل أخيه ولا أحدا من أهله وهذا كانت الجاهلية تفعله فإن قتلوا غير القاتل كان قاتله فاسقا عاصيا بقتله ولا بد للقاتل الأول من مشاركة في إثمه فإنه كان السبب في القتلة

فصل إذا دخل اللص من مكان جار فقاله فإذا لم يندفع إلا بالقتل جاز قتله ولا إثم على قاتله ولا دية فإن ضربه إنسان فمات حتى أمسك فعذاب في ضربه فلا إثم عليه وإن أمسك فقتله الوالي فلا إثم على من ضربه فإن قتله جاز لأنه إذا لم يندفع إلا بالقتل جاز قتله وإن اندفع بالضرب ضرب فإن مات من الضرب أو أمسك فقتله الوالي فلا إثم على الضارب

فصل في رجل قتل عمدا وعليه دين كثير ولم يخلف مالا وحضر أولياء المقتول وأصحاب الدين وقال أصحاب الدين لأولياء المقتول هذا قتل عمدا وما لكم السبيل ولا تقتلوه إلا أن تأخذوا منه أموالنا وتعفوا أنتم عنه في القصاص وأولياء المقتول يقولون نحن نقتله وما نعفو عنه



الجواب القول قول الأولياء في طلب القصاص ولا يسمع قول الأرباب الدين قال العلامي رحمه الله والله أعلم

فصل إذا تزوج الرجل بكرا فأصابها فماتت من الإصابة فهو قتل خطأ والدية على عاقلته

فصل في رجل دخل البحر بين قوم فجرح ولم يخرج من جرحه تكون الدية على الجميع وعلى عاقلتهم فيما تحمله العاقلة

فصل قولهم لغير الله الناظر والمنظور إليه هذا حديث لم نسمعه من أحد من العلماء رحمهم الله تعالى ولا يجوز لغة مسلم بكبيرة

فصل ورد في الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فإذا جاء قوم يطلبون القتل واحد لحرم وكانوا قادرين وجب عليهم القتال فإن لم يقاتلوا أثموا وإن قاتلوا فقتل بعضهم فمنهم شهيد ومن قتل من الباغين فلا إثم عليه قاتله وإن مات من يطلب المال لا غير فمقتوله جائر ولا يجب على الرجل أن يعطيه شيئا أصلا فإن سلم المال ولم يقاتل فلا إثم عليه بل له الخلاف في الترفع والمحرم وقيل الخوارج الذين يقطعون الطريق جائر حتى يرجعوا عن قتلهم

فصل إذا تسلط ظالم على إنسان فاستكفى الإنسان إلى السلطان أو نوابه فلا إثم عليه وهذه ضرورات تحتاج إليها فإن الله تعالى قد أوجد دفع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض فهذا جائز لا إثم عليه فيه وإن كان متعرفا بالظلم فلا يحل رد غيبة عن الناس

فصل إذا قتل الرجل ولده أو ولد ولده لا يقتل لأحد مطالبة القاتل سوى الأولاد فإنهم أقرب العصبات وتوقف القضية حتى يبلغوا ويطالبوا حتى إن بعضهم وإن طلبوا من غير أصحاب القصاص فقتل كان متعديا بمطالبة أولياء الذي قتله حد وسيجيء أن الأولى ترجح فيه

Copy ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)